

انما يوحى الى فما الحكم اله واحد انما القصر المحكم على شئ اول القصر  
الشيء على حكمه كقولك انما زيد قائم وانما يقوم زيد وقد اجتمع  
المثالثان في هذه الآية لان انما يوحى الطبع فاعلم بمنزلة انما يقوم  
وانما الحكم بمنزلة انما زيد قائم وفاضلة اجتماعهما للدلالة على ان  
الوحى الى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصود على استنثار الله  
بالوحدانية وصرح الشنق في الاقصى القريب بكونها للحصر  
فقال كلما اوجب ان انما بالكسر للحصر اوجب ان انما بالفتح  
للحصر ورد ابو صبان على الزنجشري ما زعمه بان يكثر من اخصار  
الوحى في الوحدانية واجيب بان حصر محازى باعتبار المقام  
ومنها ذكر المسند المير والمستند نحو زيد المنطلق قال الامام في نهاية  
الاجياز اذ اقلت زيد المنطلق كما تقدم نقله عن السكاكي ومنها  
تعريف الجدي بن المسند الية فاللام تنبها نحوها الخيرية في الجمع عنه  
ومنها غير ذلك فقد قيل ان من ادوات الحصر جاء زيد نفسه وان زيدا  
لقامه ولم يبق احد غير زيد وقلب بعض حروف الكلمة فنقله  
في الكشاف في قوله تعالى والذين اجتنبوا الطلغوت فان ضلوت  
من الطلغيات قلب بتقدمه باللام فوزنه فلعلوا لأخصاص اذ لا  
يطلق غير الشيطان ص

واختلفت من اوجه فالوضع قل لكل لا التقديم فالضمير في قبل  
والاصل ذكر مثبت والمنق في اول معنى به بالمعطف  
وربما كرهه الاطنا بسقط وفي البوقى ذكر مثبت فقط  
والمنق لا يجامع الثاني فلا لست ان نقي بمعنى ما خلا  
وللاخرين فقد يجامع كما انما انا الندى لا اللامع  
وقيل شرط جمع مع انما ان لا يختص الوصف بالذواتنا

وقيل

وقيل بشرط الحسن وهو الاقرب واصل ثاب جهل من مخاطب  
ومجمله لما يستعمل ويجعل المعلوم كالذي جهل  
فخذله الثاني لامرنا بها واستعمله مفردا وقال  
كشمل ما محمد الرسول اذ عظموا صمات مثل الجهرول  
اي هو مقصود عليهما اي الى التبري من هلاك وردى  
وقوله ان انتم الا بشر لزاعر الرسل سواه واحصر  
مخاطب على ادعاء الرسالة وقولهم ان نحن مثل القائل  
من المجاز ان خصم كعشر ارادة التبيك للمنق ضر  
وانما بعكس كما هذا اخوك اي زق وانما  
ومها ينزل المجهول في دعوى الظهور كسواه فتق  
شعر على العطف لهما مزية ان يعلم الخمان بالمعنى  
ومثلها التقديم في التعويضي وضرب ما تورق في التعويضي  
ش طرق القصر بحيث ينف من وجوه احد هان التقديم بغيره  
بالفحوى يعنى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق  
السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك  
والبوقى تقيده بالوضع لأن الواضع وضعمها المعان تقيده  
للحصر الثاني ان الاصل في الاصل من طرق القصر يعنى العطف  
كما بينته في النظر من زياد في ذكر للثبت والمنق كما تقسم فلا  
يترك الا لكراهة الاطنا كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتعريف  
والعروض و زيد يعلم النحو وعمر ويكر فتقول زيد يعلم النحو  
لا اعتبارى لا غير النحو ولا غير زيد ونحو ذلك واما الثلاثة البوقى  
فالاصل فيها الضم على للثبت فقط دون المنق الثالث ان المنق بلا  
لا يجامع اعنى الشنق والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد

١٥ لائق